

## قائمة مراجع تفصيلية

### مجموعة العمل الخاصة باصلاح التعليم العالى

El-Hamidi, Fatma. "Education-Occupation Mismatch and the Effect on Wages of Egyptian Workers" 15<sup>th</sup> Annual Conference of the Economic Research Forum, Equity and Development, 23-25 November, 2008.

[http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication\\_details&publication\\_id=1048](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1048)

تعتبر هذه الدراسة محاولة جادة لملء الفراغ في أدبيات دراسة عدم التطابق بين التعليم والتوظيف في مصر. وذلك بإستخدام مسح سوق العمل المصري لعام 2006 والمعروفة إختصاراً بـ (ELMPS)، وكذلك مسح سوق العمل المصري لعام 1998 والمعروف إختصاراً بـ (ELMS). حيث تقوم تلك الورقة بالتحقق من صحة الأدلة التجريبية المتعلقة بارتفاع أو انخفاض مستويات التعليم وعلاقة ذلك بزيادة أو نقص فرص العمل في سوق العمل وخاصة لدي القطاع الخاص؛ وكذا تقوم بتقييم معدل وحجم عدم التطابق بين التعليم والجنس والفئات المهنية، وكذلك تقوم بتتبع احتمالية ارتفاع معدل عدم التطابق مع مرور الوقت.

المثير أن النتائج التجريبية لهذه الورقة غالباً لا تتوافق مع التيار الرئيسي للأدبيات الاقتصادية. ويمكن حصر النتائج الرئيسية للورقة فيما يلي :

- ✓ انخفض معدل عدم التطابق بين التعليم والتوظيف من 51 % إلى 42 % خلال فترة العشر سنوات ، والذكور هم أكثر عرضة لظاهرة عدم التطابق من الإناث.
- ✓ شهد سوق العمل المصري انخفاضا حاداً في النسبة المئوية للعمال الأوفر تعليماً علي حساب التوسع في مشاركة العمال الأقل تعليماً.
- ✓ كانت معدلات العائد من التعليم بالنسبة للذكور ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء white collar and blue collar أعلى من نظيرتها بالنسبة للذكور المتعلمين على نحو كاف، وأيضاً كانت أكبر في 2006 منها في 1998.
- ✓ تلقت الإناث في وظائف ذوات الياقات البيضاء ، سواء الأوفر أو الأقل تعليماً ، عائد أكبر من نظيراتها المتعلمات على نحو كاف في الفترة الأولى.
- ✓ فيما تظهر الأدلة المقارنة ارتفاع معدل العائد بالنسبة للذكور بالمقارنة بالإناث ، على الرغم من انخفاض الحجم النسبي للذكور ، ولا سيما في عام 2006.
- ✓ فيما تدعم النتائج نموذج المنافسة الوظيفية في سوق العمل في ظل المعلومات الناقصة أو غير المتماثلة حيث يقوم أصحاب الأعمال باستخدام التعليم باعتباره

مؤشر لتكلفة الاستثمار في التدريب على العمل. من ناحية أخرى ، قد يقبل العمال هذه الوظائف في حين يتنافسون علي وظيفة أخرى.

**Selim, Tarek. "The Education Market in Egypt: A Game Theory Approach" 14<sup>th</sup> Annual Conference of the Economic Research Forum, Institutions and Economic Development, 28-30 December, 2007.**

[http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication\\_details&publication\\_id=896](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=896)

كان ولا يزال التعليم في مصر لغز الاقتصاد الأول لفترة طويلة كما ان هناك حاجة ملحة للتغيير. حيث يضمن الدستور المصري لكل مواطن "حق التعليم في جميع مراحل" مجاناً في مؤسسات الدولة التعليمية. إلا أنه حتى الآن، هناك أدلة دامغة تشير إلى أن هذا الحق لا تتم ممارسته بالصورة المفترضة نظراً لضرورة تحمل عبء مالي ثقيل يتمثل في الدروس الخصوصية وغيرها من نفقات التعليم العامة، بالإضافة إلى المشاكل الملحة من المتعلمين العاطلين عن العمل.

فيما تقوم هذه الدراسة بمعالجة مثل هذا الموضوع العاجل استناداً إلى نظرية المباريات ونظريات اتخاذ القرار العلمي. من خلال نقد المواد المختلفة في الدستور المصري المتعلقة بالتعليم. وسوف تركز الدراسة على الإعانات الحكومية الموجهة للتعليم العالي من وجهة نظر الانتاجية الاقتصادية استناداً إلى العديد من العوامل لعل أهمها: تكلفة الفرصة البديلة للأجور ، وتكاليف الدروس الخصوصية ، والأرباح مدى الحياة ، النفقات الحكومية على التعليم ، والعوائد على التعليم ، ومخاوف البطالة ، إنتاجية العمل التفاضلية و الدخول المتزايدة، بالإضافة إلى الخارجيات الخاصة برأس المال البشري.

وسيدمج التحليل من خلال نموذج نظرية المباريات في ثلاث مراحل : تتحرك 'الحكومة' أولاً من خلال اتخاذ قرار بشأن خطة التعليم ، ثم تبدأ موجة من التحركات الثانية القائمة على احتمال نجاح / فشل الخطة، ثم يتحرك 'الأفراد' ثالثاً باتخاذ قرار الالتحاق أو التخلي عن مرحلة من مراحل التعليم العالي. وقد كان لتطبيق مثل هذا النهج النظري العديد من النتائج المثيرة. أهمها، أن تطبيق الحق الدستوري في التعليم المجاني للجميع ليس فعالاً في كثير من الأحيان نتيجة ارتفاع غلة الخسائر الاجتماعية على المدى الطويل. من ناحية أخرى ، لا يسفر الدعم عن نتائج فعالة. بينما يحقق الدعم الجزئي ذو نظام الإستهداف الجيد نتائج فعالة طويلة المدى.

. “Financing Higher Education in Tunisia” Economic 2010 Abdessalem, T.

No 551 Working Paper Series, Research Forum,

<http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=1758>

تركز هذه الورقة علي أن تونس، مثل باقي الدول النامية، قد خصصت خلال العقود القليلة الماضية قدرًا كبيراً من مواردها للتعليم، وبخاصة التعليم العالي، معتمدة في ذلك بشكل أساسي علي التمويل العام. ففي الفترة ما بين عامي 2005 و2008 بلغ الإنفاق علي التعليم نحو 7.4% من إجمالي الناتج المحلي، منها 2% خُصصت للتعليم العالي.

لكن خلال السنوات القليلة الماضية زادت قيود الموازنة العامة للدولة ويبدو أنها سوف تستمر كذلك علي الأقل في المستقبل القريب. وقد جاءت تلك القيود بالميزانية وسط ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم من قبل الطلاب، بالإضافة إلي الحاجة إلي تحسين جودة التعليم من أجل ضمان فرص توظيف أفضل للخريجين. في ضوء ذلك، فإن السياسة العامة مضطرة أن تحدد برامج و توجهات تكون قادرة علي رفع الجودة و الكفاءة بأقل التكاليف وأقل إهدار للموارد من أجل تعزيز إتاحة فرص التعلم للجميع و العدالة في ذلك .

هذا وقد نُظمت تلك الورقة كما يلي: فقد بدأت بتقييم الإنفاق العام علي التعليم في تونس، من حيث الملائمة و الكفاءة و العدالة. في القسم الثاني: قامت الورقة بدراسة التحديات المطروحة للتمويل من خلال التقييم الديموغرافي للسكان وجودة التعليم و الاعتمادات الخاصة. في القسم الثالث: دراسة بعض استراتيجيات تعزيز التمويل بالإضافة إلي دراسة إجراءات عملية من أجل رفع مساهمات التمويل الخاص . وفي القسم الرابع: نقوم بتسجيل ملاحظات ختامية.

**El-Hamidi, Fatma. “General or Vocational? Evidence on School Choice, Returns, and “Sheep Skin” Effects from Egypt 1998” 11<sup>th</sup> Annual Conference of the Economic Research Forum, 16-18 December 2004.**

[http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication\\_details&publication\\_id=592](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=592)

لا يزال الجدل الثائر حول المزايا النسبية للتعليم الثانوي المهني والعام مستمرًا. في حين كان ذلك المجال من مجالات البحث النشطة جدا في الولايات المتحدة والبلدان الصناعية في السنوات الأخيرة ، وذلك لأن معظم دول الشرق الأوسط لا تزال تفتقر إلي العمل التجريبي.

ومن هنا تأتي أهمية تلك الدراسة حيث أنها تعتبر إضافة جديدة في إطار هذا النقاش. وتحدد الورقة العوامل التي تؤثر في اختيار الفرد بين التعليم المهني والعام في مصر، فضلاً عن تحليل العوائد النسبية لكليهما.

باستخدام نموذج ordered logit model ، وجدت الدراسة أن الأفراد المنتمين إلي الأسر ذات المستوى التعليمي المرتفع أكثر ميلاً للاضطلاع في التعليم العام. كما وجدت الدراسة أن وجود أشقاء ذكور في الأسرة يحفز الآباء على إرسال بناتهم إلى التعليم المهني، ولكن لا يتم إرسال الذكور.

كما وجدت الدراسة أيضاً أن التعليم المهني يعطي عائداً أعلى من التعليم الثانوي العام بالنسبة للذكور بالمقارنة بالإناث. وكان أثر Sheep skin واضحاً بالنسبة للرجال دون النساء.

**Naderi, Abolghasem. "The paradox of insufficient human capital investment and graduate unemployment: the case of Iranian labor market" ERF 13<sup>th</sup> Annual Conference: Oil - Impact on the Global Economy, 16-18 December 2006.**

[http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication\\_details&publication\\_id=405](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=405)

فيما يخص لغز عدم كفاية الاستثمار في رأس المال البشري وبطالة الخريجين، تحاول هذه الدراسة تقييم درجة عدم التطابق بين مخرجات العملية التعليمية وإحتياجات سوق العمل -بالنسبة للنوع والحالة التعليمية- ومدى تزامنه مع ارتفاع معدلات البطالة بالنسبة لخريجي الجامعات في سوق العمل الإيراني.

لهذا الغرض تم الإعتماد علي البيانات الخاصة بالتعداد وكذا إحصاءات سوق العمل الإيراني من المركز الإحصائي الإيراني وتم تبني منهجية موحدة لدراسة تلك الحالة من عدم التوافق بين مخرجات العملية التعليمية وإحتياجات سوق العمل.

وقد جاءت نتائج الدراسة متوافقة مع نتائج العديد من الدراسات الأخرى، حيث أقرت بخطورة وجدية وإطراد تلك الظاهرة سواء بالنسبة للعاملين أو حديثي التخرج خصوصاً في الفئات التعليمية الأعلى من خريجي الجامعات.

**Education in Arab Galal, Ahmed & Kanaan, Taher. "Financing Higher Countries" Economic Research Forum, Policy Research Reports, No 44.**

[http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication\\_details&publication\\_id=](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1244)

[1244](http://www.erf.org.eg/cms.php?id=publication_details&publication_id=1244)

يمكن للتعليم أن يكون قوة فاعلة في عملية تسريع النمو الاقتصادي، وتحسين توزيع الدخل وتسهيل الحراك الاجتماعي. ويمكنه أيضاً تحسين نوعية الحياة (من خلال تأثيره على متوسط العمر المتوقع ومعدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأطفال الرضع، على سبيل المثال) ، فضلاً عن تأثيره الواضح على طبيعة نظام الحكم في مجتمع معين (من خلال تأثيره على وعي المواطنين ومشاركتهم السياسية). مع ذلك ، من المهم أن نلاحظ ، أن هذه النتائج ليست تلقائية أو حتمية بل يتطلب تحقيقها العديد من الشروط المسبقة ، بما في ذلك الموارد المالية الكافية التي من المفترض أن يتم تخصيصها بكفاءة وإنصاف على حد سواء. ومن هنا يقوم ذلك التقرير من بحوث السياسات بالتركيز على مدى تحقق هذا الشرط المسبق فيما يتعلق بالتعليم العالي في ست دول عربية هي مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس.

ويتضمن التقرير 6 فصول ، يغطي كل فصل دراسة حالة واحدة ، ويوجد فصل لمقارنة كل الحالات. وبحسب التصميم ، تتناول كل الأبحاث نفس مجموعة القضايا أو الخطوط البحثية والتي يمكن حصرها فيما يلي: تقييم كفاية وكفاءة وعدالة تمويل التعليم العالي ؛ تحليل تحديات التمويل في المستقبل ؛ استعراض نقدي للإصلاحات الحديثة ، وتوصيات للتعامل مع المشاكل المحددة. بالإضافة إلى كونه تحليلياً ، يقدم التقرير قائمة من خيارات السياسة العامة للتعامل مع مشاكل التمويل التعليم العالي.

ولتسهيل عملية المقارنة بين الدول، أُعدت دراسة الحالة المصرية قبل الحالات الأخرى. وقد كانت النتائج التي توصل إليها التحليل ذات دلالات واضحة منها على سبيل المثال ، أن نمط تمويل التعليم العالي في الوقت الحاضر متأصل في التاريخ الاجتماعي والسياسي للبلد المعني (وقد كانت لبنان ومصر أمثلة واضحة على ذلك). وقد تبين كذلك أن جميع البلدان التي شملتها العينة يمكنها الاستفادة من مزيد من الإصلاحات لتحسين تعبئة وتخصيص مواردها. في حين أن بعض البلدان أفضل من غيرها ، أما أضعف البلدان أداءً قد تكون أكثر عرضة لمواجهة تحديات التمويل في المستقبل. وأخيراً ، باستثناء لبنان والأردن يُنصح في بقية البلدان درس بإشراك القطاع الخاص إلى حد أكبر في التعليم العالي مما يتيح للحكومات مرونة أكبر في تخصيص الموارد الحكومية النادرة للتعليم الأساسي.

**School to work transition: Evidence from Egypt. 2007. ILO *Employment policy paper*. Available on:**

[http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_policy/documents/publication/wcms\\_113893.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_113893.pdf)

**Employment Policy Papers**

أكد التقرير أن الشباب في مصر يواجهون تحديات أساسية في الحصول على وظائف جيدة بعد تخرجهم من المدرسة . لذلك يواجه صناع القرار والسياسات تحدى كبير يتمثل في ضرورة زيادة فرص العمل للشباب الذي يعاني من البطالة. إذ أشار المسح الذي أجرى في مصر إلى جدية مشكلة التوظيف القومي وتأثيرها على الشباب، كما أكد على وجود تمييز بين المرأة و الرجل في إطار الانتقال من المدرسة إلى العمل حيث أن معظم الخريجين إلى سوق العمل من الرجال يفضل أصحاب الأعمال توظيفهم عن المرأة. كما عرض التقرير إلى أن السبب الأساسي المعرقل للانتقال إلى سوق العمل هو المستوى التعليمي للشباب وذلك إذ أن المستوى التعليمي للخريجين لا يضمن لهم الحصول على وظيفة مرضية بالنسبة لهم حيث معظم من يعملون من الشباب غير راضين عن عملهم ويعتبرونه مؤقت . فلقد أشار التقرير كذلك إلى تفضيل أصحاب الأعمال قصر أعمال معينة على فئات عمرية محددة فعلى سبيل المثال يُفضل هؤلاء تعيين الشباب من سن 30 عام فأكبر في وظائف إدارية مما يحرم من أهم أقل سناً من هذا النوع من الأعمال ، ولم يكتف التقرير بذلك وقام بعرض موقف الحكومة المصرية من هذه القضية حيث وضعتها على سلم أولوياتها .ولذلك قدم في هذا الإطار مجموعة من التوصيات من أهمها تعزيز الولوج إلى سوق العمل وتوفير معلومات حوله، وزيادة طلب سوق العمل من خلال البرامج والسياسات الهادفة ، وتعزيز الشراكة المستدامة ، والتأكيد على أهمية ضمان تكافؤ الفرص مع تقديم عدة مؤشرات يمكن من خلالها التعرف على مدى التفرقة على أساس الجندر في سوق العمل المصري .

**Youth Employment in Egypt. 2002. ILO. EMP/SKILLS working paper. No.2.**

**Available on:**

[http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_emp/---emp\\_policy/documents/publication/wcms\\_113893.pdf](http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_113893.pdf)

تعرض هذه الورقة لموقف توظيف الشباب في مصر ولثلاثة برامج مختلفة تستهدف تطوير رؤية هؤلاء الشباب لهذه القضية ، وذلك من خلال تنمية القدرات البشرية ، وتوجيه عمل الشباب ، ودعم التوظيف الذاتي و إنشاء المشروعات الصغيرة . كما توضح هذه الورقة الدروس المستفادة من هذه المشروعات والتي يمكن أن تساعد في محاربة قضية بطالة الشباب ومن أهمها دور دراسات الجدوى في تنفيذ المشروعات والقضاء على مشكلة البطالة خاصة في ظل التدريب الجيد للعاملين ، والاستدامة بمعنى استمرار هذه البرامج لفترات طويلة مثل مبادرة مبارك كول وغيرها من المشروعات حيث أظهرت المشروعات المنفذة رغم نجاحها أنها تفتقر للصيانة والاستمرار لأسباب تتعلق ربما بالتمويل أو الإجراءات التنظيمية . وكذلك استهداف مراعاة الفوارق بين الجنسين حيث لم تعمل هذه البرامج المنفذة في مصر على تحسين وضع المرأة في سوق العمل مع أهمية التوعية بوجود هذه البرامج واعتبارها مسألة ضرورية لإنجاح هذه البرامج حيث يبرز في هذا السياق دور التدريب وكذلك الإعلام . ولم يغفل التقرير في الوقت نفسه التأثيرات الجانبية لهذه البرامج والتي قد لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة التوظيف حيث قد يؤدي الاهتمام بالتدريب في التعليم العام إلى مزيد من الطلب عليه حيث قد تكون بعض هذه التأثيرات سلبية . حيث أكدت الدراسة أن تكوين المبادرات

فى حد ذاته لىس كافىا لتحقق أهدافها وإنما متابعة العمل وتقييمه بشكل مستمر أمر يعد أكثر أهمية . وذلك حيث أكدت الورقة على دور المنظمات غير الحكومية فى مشاركة الحكومة للحل مشكلة البطالة .

## Reviews of National Policies for Education: Higher Education in Egypt 2010.

OECD

[http://www.oecd.org/document/33/0,3343,en\\_2649\\_39263238\\_44820321\\_1\\_1\\_1\\_1,00.html#1](http://www.oecd.org/document/33/0,3343,en_2649_39263238_44820321_1_1_1_1,00.html#1)

أكد التقرير على كون منظومة التعليم العالى فى مصر لا تخدم احتياجاتها بشكل عام . حيث بدون إصلاح نظام التعليم ستتأثر منظومة التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وذلك أن الوقت الذى طورت فيه الحكومة من أدائها الاقتصادى إلا أنه لم يصاحب هذا التطوير أى تطوير مماثل للتعليم العالى بما يتناسب مع طبيعة نظام السوق والتحول نحو التخصص . وخاصة ان هذا الاصلاح أصبح حيوى جدا حيث تحتاجه مصر من أجل تعزيز التنافسية فى اطار اقتصاد المعرفة العالمى ، وذلك مع العمل على تقليل عدم التكافؤ الاجتماعى الناتج عن اختلاف فرص التعليم. وذلك بسبب ضعف جودة مدخلات ومخرجات العملية التعليمية . لذلك قدم التقرير مجموعة كبيرة من التوصيات التى تستهدف إصلاح التعليم العالى فى مصر وربطه بسوق العمل واقتصاد المعرفة ومن أهمها توضيح القدرات المتوقعة للخريجين ، وتطوير التوازن بين الخريج كمخرج ومتطلبات سوق العمل ، وتعزيز قدرات التوجيه الوطنى ، وتنويع المعروض من فرص للتعليم العالى، مع زيادة المرونة المؤسسية والإدارة الذاتية للقدرات ، وتقاسم التكاليف بشكل منفصل ، وتوسيع معايير القبول مع إدراك التنوع المحتمل، ورفع جودة المدخلات مع ترسيخ المسئولية المؤسسية ، مع تقوية القدرات البحثية للجامعة مع ربطها بالإبداع ، وبناء عدد من نماذج القيادات . ولذلك يدرك صانع القرار المصرى أن التعليم العالى فى مصر يواجه تحديات كثيرة وإن الإصلاح يجب أن يبدأ من إصلاح التعليم الاساسى وزيادة المخصصات المالية للتعليم والبحث العلمى حيث قدم التقرير خصائص التعليم العالى فى مصر وواقعه من حيث نسب المنتسبين إليه وخريجيه.

## Egypt Human Development Report 2010: Youth in Egypt: Building our Future

<http://www.undp.org.eg/Default.aspx?tabid=227>

عرض التقرير لواقع التنمية البشرية فى مصر ومستقبلها، كما ركز على علاقة الشباب بعدد من القضايا من أهمها الفقر باعتباره أحد أهم الإشكاليات الإنمائية إذ تناول التحديات والفرص التى تواجه الشباب

وربطها بقضايا التعليم والقيم الاجتماعية و العلاقة بين الحرية والنوع الاجتماعي مع التركيز على علاقة الشباب بالمشاركة والإدارة الرشيدة.

أعلن تقرير التنمية البشرية أن هدفه الأساسي هو البحث في أثر بناء رأس المال البشرى على الشباب بوجه عام من خلال السياسات والاستثمارات والبرامج المناسبة الموجهة للشباب في ظل حقيقة مفادها أن الشباب في مصر يمثل الشريحة الأكبر من الهرم السكاني. كما أشار التقرير إلى وجود عدد من المشكلات والتحديات التي تواجه الشباب وفي هذا الإطار قدم تسع توصيات أساسية لمواجهة هذه الصعوبات أبرزها التغلب على فشل نظام التعليم مع كسر دائرة الفقر من خلال عدد من الفاعلين على رأسهم الحكومة و الاعتراف بأهمية دور القطاع الخاص والمجتمع المدني . حيث قام التقرير بدراسة مجموعة من المتغيرات وطبيعة العلاقة بينها مع التأكيد على أن الشباب هم القاسم المشترك بين تلك المتغيرات، ف فيما يخص التعليم؛ أكد التقرير أن التعليم هو الأساس المتين للتنافسية، وإلى وجود علاقة سلبية بين أعداد المنضمين للجامعة وبين جودة التعليم ، وإلى التدهور الملحوظ في جودة التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة و الذى يظهر بوضوح في عدم الموازنة بين احتياجات سوق العمل والزيادة المضطردة باستمرار في عرض الخريجين ،واقترح في هذا الإطار أهمية إعادة النظر في شروط القبول والبرامج التعليمية المختلفة ، مع الإشارة إلى أن كثيرًا من العوامل التي تؤثر في جودة التعليم العالي هي ذات طبيعة مالية لذا نجد إن 78% من ميزانية التعليم العالي في مصر مخصصة للنفقات الجارية، 22% فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية، كما أن 75% (18-29 سنة ) لا يكملون تعليمهم الأساسي 17% تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسي وأن 10% لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس.

وقدمت خاتمة التقرير رؤية الشباب " 2020 " وهي تمثل وجهات نظر مجموعة من الشباب عن آمالهم و تطلعاتهم ،حيث أكد الشباب أنهم يطمحون في الحصول على حياة أفضل بحلول عام 2020 ، وذلك لن يحدث من وجهة نظرهم إلا على سبيل المثال من خلال احترام استقلال الجامعة، الاهتمام ببرامج التمكين الاجتماعي، تنمية مؤسسات الدولة، تطوير سياسات دعم المشاركة السياسية ،تحديث منظومة التعليم وتطويرها ،الاهتمام بالصناعة والتعليم الفني.

## 1- [Bashshur, Munir. 2004. Higher Education in the Arab States. UNESCO](#) Regional Bureau for Education in the Arab States

ينقسم هذا التقرير إلى خمسة أجزاء تبدأ بإلقاء الضوء على الدول العربية في السياق الدولي، ثم تعكف على بيان خريطة وتضاريس التعليم العالي في الدول العربية؛ وعلى وجه التحديد مصر والمملكة العربية السعودية والأردن. كما يتناول التقرير بعض التحديات التي يمكن أن تعترض العالم العربي في تطوير التعليم العالي والفرص الإمكانات المتاحة في هذا الصدد. وتتبع أهمية هذا التقرير من تناوله لقضية التعليم التي تنصدر قائمة أولويات التنمية في الدول العربية. ويبدأ التقرير برصد بعض المشكلات التي تعترض الدول العربية التي يصل عددها إلى قرابة 22 دولة، وعلى رأس هذه المشكلات: التزايد السكاني المستمر، وإهمال



وضع الفتيات في التعليم العالي إلى جانب تدهور البيئة المعلوماتية والتقنية في البلدان العربية. فضلا عن ذلك، فإن التقرير يركز على مؤسسات التعليم العالي وأنواعها وتخصصاتها في الدول العربية.

في أي بلد هو إنعكاس أمين *Its pattern* وبنيني هذا التقرير على إفتراض مفاده أن توجه التعليم العالي لمجموعة من العوامل التاريخية، والإجتماعية والإقتصادية شديدة التعقيد؛ والتي يتم ترجمتها إلى سياسات على أرض الواقع. كما انصب التركيز الأساسي على مؤسسات التعليم العالي الحكومية وغير الحكومية، وهيكل هذه المؤسسات في كل من الحالتين؛ والمكون النوعي (إناث وذكور) داخل هذه المؤسسات سواء من الطلاب أو من هيئة التدريس. وينتهي التقرير برصد عدد من التحديات التي تواجه الدول العربية في تطوير ، ومدى إستجابة الجامعات لمتطلبات السوق، *Governance* التعليم العالي، من قبيل: قضية إدارة الجامعة، وزيادة عدد الملحقين بالجامعات، وتدهور جودة التعليم العالي في الجامعات. إن الجامعات في الدول العربية- وفقا لما ورد في التقرير- شهدت تغيرا كبيرا، ومن مظاهر هذا التغير: زيادة الجامعات الخاصة في الدول العربية، وزيادة نسبة الإناث في المكون البشري بالجامعات سواءا طلاب أو أعضاء هيئة تدريس، وأخيرا إدخال بعض أشكال التقنيات الحديثة في هذه المؤسسات. غير أنه هناك المزيد أمام هذه الجامعات لتفعله في مجالين: الأول: تحقيق إستقلال الجامعة بعيدا عن الحكومات مع الإبقاء على علاقة إعتماذ متبادل خلاق ما بين الحكومة والجامعة. أما المجال الثاني: أن تتبنى الجامعة تحولا تدريجيا بإتجاه رأسي نحو زيادة الدراسات المتقدمة (درجة الدكتوراه) والبحث العلمي. وهذا تباعا يقتضي أن تحدث نقلة أو تحولا من التركيز على الجانب الكمي أو العددي إلى التركيز على جانب الجودة في التعليم؛ وهو ما يمكن تحقيقه متى استطاعت الدول العربية أن تحدد معايير للجودة خاصة بها بحيث يتسنى ترجمتها في سياسات قابلة للتطبيق في السياقات العربية أخذا بعين الإعتبار ضرورة وجود قدر من التعاون الأفقي بين الجامعات الوطنية وبعضها وبين الجامعات الأجنبية على حد السواء.

- **Cupito, Emily and Ray Langsten. 2008. *Inclusiveness in Higher Education in Egypt*. The American University in Cairo: Social Research Center.**  
**Available at:**

<http://paa2008.princeton.edu/download.aspx?submissionId=80399>

قبل عام 1952، كان التعليم في مصر- ولاسيما التعليم العالي في مصر- ميزة يحظى بها القلة. ثم جاءت ثورة 1952 ساعية لفرض العدالة الإجتماعية والتنمية الإقتصادية في مصر، وعليه فقد ألغى القادة المصريون رسوم التعليم بحيث يحصل الجميع على التعليم. وأكثر من ذلك، فقد أخذت الدولة على عاتقها تعيين كافة خريجي التعليم العالي. لقد الإفتراض المبدئي الذي إنطلق منه المسؤولون في هذه الفترة هو أن مثل هذه السياسات من شأنها أن تحقق تضمين كافة المصريين تحت مظلة التعليم طالما اتسع نطاق قيد

الطلاب. ولهذا تسعى الورقة لتحليل الفترة من 1988 إلى 2005 حيث ظلت سياسات التعليم كما هي وزاد عدد المقيدون في التعليم زيادة كبيرة، كما أن هذه الفترة غنية بمراحل التغيير والإستمرار. فمن ناحية، ظل شباب البالغون- الذين ينتمون إلى الأسر الغنية- يتمتعون بإمكانية الوصول لمستويات عليا من التعليم؛ ومن ناحية أخرى تمكنت الفتيات، ولاسيما اللاتي ينتمين إلى الأسر الفقيرة، من التمتع بنصيب أكبر في التعليم العالي.

- **Bubtana. Abdalla R. 2005. *Problems and challenges in Arab and African Countries*. UNESCO forum on Higher Education, Research and Knowledge.**

تركز هذه الورقة على التحديات والقضايا التي تعترض بعض الدول العربية والإفريقية في مجال الحرية الأكاديمية. وعلى الرغم من إختلاف السياقات في هذه الدول، فإن هذه الورقة تركز على القضايا المشتركة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي والأكاديميين في هذه الدول؛ ذلك أن القيود المفروضة على الحرية الأكاديمية في أغلب الدول العربية والإفريقية جعلت هذه الدول تتخلف عن ركب الدول والمناطق الأخرى في مجال إنتاج المعرفة وتطبيقاتها، وبالتالي في مستوى التنمية في هذه البلدان. كما تتبع أهمية هذه الورقة من كونها تعكس حجم بعض القضايا المستوطنة في هذه البلاد مثل: نزيف العقول ونظم التعليم العالي والبحث المتخلفة؛ وعدم قدرة هذه الدول على الإسهام في المعرفة العالمية، بما أبقى على هذه الدول كمستهلكين للمعرفة فحسب. وتطرح الورقة ضرورة إعادة تعريف مفهومي الحرية الأكاديمية والإستقلال المؤسسي خاصة وأن ما يدفع في هذا الإتجاه هو الأثر الذي خلفته سياسات الخصخصة والتقدم الهائل في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة على قضية الحرية الأكاديمية والإستقلال المؤسسي، ناهيك عن قوى العولمة التي أضحت تمثل تحديا على طبيعة ونطاق الحرية الأكاديمية وإستقلال مؤسسات التعليم العالي. وطالما أن الدول العربية والإفريقية لا يمكنها أن تخاطر بتهميشها في المحيط العالمي، فإن عليها ألا تغض الطرف عن تلك المتغيرات الراهنة والتحديات التي تمخضت عنها.

وعليه، تخلص الورقة إلى أن التحديات المستقبلية تتمثل في: التأكيد على توافر آليات إصلاح فعالة، وإمكانية حصاد منافع العولمة والثورة التكنولوجية المصاحبة لها، والتعامل مع الحرية الأكاديمية على أنها أحد عوامل التنمية، والربط بين الحرية الأكاديمية وحكم الجامعات *governance*. وأخيرا تنتهي هذه الورقة إلى نتيجة مؤداها أن تحرك الدول العربية والإفريقية في مجال الحرية الأكاديمية هي السبيل الوحيد لوضع حد لتهميشهم في البيئة العالمية، أن ذلك لن يأتي إلا بعد أن يتمتع الأكاديميين بممارسة حقوقهم، ونشر أبحاثهم من أجل تأسيس مجتمعات المعرفة الخاصة بهم

- **Megahed, Nagwa. "Educational reforms in the Arab states: Practices, promises, and challenges within the Egyptian scenario" Paper presented at the annual meeting of the 53rd Annual Conference of the Comparative**

**and International Education Society, Francis Marion Hotel, Charleston,  
South Carolina, Mar 22, 2009.**

وفقا لما خلصت إليه التقارير الدولية والإقليمية – في أغلبها- فقد بات من المسلم به أن الدول العربية في حاجة ماسة لتطوير نظم التعليم العالي بها على مستوى السياسات والممارسة. وعلى الرغم من أن الإتجاه السائد ينادي بضرورة تبني إقترابات جديدة لضمان تحقيق العدالة (التكافؤ) Equity والجودة في التعليم، إلا أن هناك الكثير من العقبات التي تعترض تحقيق من هذه الإقترابات. وعليه فإن الهدف الأساسي لهذه الورقة هو وضع خريطة لأجندة إصلاح التعليم في العالم العربي، وذلك عن طريق مراجعة عدد من التقارير الوطنية والإقليمية والدولية والأدبيات الأكاديمية ذات الصلة. كما تحتوي الورقة على إشارة خاصة لبرنامج "إصلاح التعليم في مصر" باعتباره مشروعا شاملا وعمما يهدف إلى تحسين جودة التعليم في مصر. وقد اعتمدت الورقة على المقابلات الشخصية مع عدد من مسؤولي وزارة التربية والتعليم باعتبارها المنهجية الأساسية، وقد ثبت من خلال هذه المقابلات أن هناك عدد من العوامل التي من شأنها أن تسهل أو تعرقل تطبيق هذه الإصلاحات في السياق المصري. وعلى سبيل المثال: خلق كيانات للتغيير وتكوين مجموعات تهدف إلى إحداث تغيير ثقافي مع إيلاء عناية خاصة لإختيار أعضاء هذه الفرق يمكن أن يكون من العوامل الدافعة في إتجاه إصلاح التعليم؛ بيد أن الإفتقار إلى الشفافية وتبادل المعلومات بين مستويات مثل هذا النظام يمكن أن يعوقه عن تنفيذ منجزاته المرجوة. وعليه، فإن هذه الورقة تحاول تفسير الأسباب والكيفية التي يحدث بها التغيير في الدول العربية التي تتبنى الإصلاح في الوقت الذي تظل التحديات قائمة في هذه البلاد بما يجعل إصلاح التعليم وعدا في طور المخاض.

**Megahed, Nagwa. and Ginsburg, Mark. "[Education reform program support in the area of professional development in Egypt:](#)**

**[Documentation and "utilization-focused evaluation"](#)" Paper presented at the annual meeting of the 54th Annual Conference of the Comparative and International Education Society, Palmer House Hotel, Chicago, Illinois, Feb 28, 2010.**

وضعت وزارة التربية والتعليم تخسين جودة التعليم على قائمة أولوياتها في صياغتها لأجندة إصلاح التعليم، وقد تم ذلك في سياق إطلاق برنامج إصلاح التعليم في الفترة من 2004-2009. ويتضمن هذا البرنامج عدد من الأنشطة المتكاملة التي تهدف إلى بناء أسس سياسية وإمكانات مؤسسية لتطبيق سياسات إصلاح مستدامة في سبع محافظات: القاهرة، والإسكندرية، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وقنا، وأسوان. ومن ناحية أخرى، فإن هذا البرنامج هو إتفاقية ثنائية بين وزارة التربية والتعليم ووكالة الأمم المتحدة للتنمية الدولية على أن تضطلع أكاديمية تنمية التعليم بالتعاون مع مراكز الأبحاث الأمريكية وعدد من المنظمات غير الحكومية بتطبيق هذا البرنامج. ومن ضمن الأنشطة الرئيسية التي تقع في إطار برنامج

- إصلاح التعليم هو مساعدة وزارة التربية والتعليم على إصلاح نظام التنمية المهنية، وعلى تحسين أداء المعلمين، ومديري المدارس والمشرفين.
- وتهدف هذه الدراسة إلى توثيق عملية تطبيق برنامج إصلاح التعليم ومخرجاته في مجال إصلاح التنمية المهنية. إن المغزى الأساسي من عملية التوثيق هذه يتمثل في:
- إمداد أعضاء فريق عمل وزارة التربية والتعليم وشركائهم القائمين على تنفيذ برنامج إصلاح التعليم بمحتوى معلوماتي متكامل على عملية الإصلاح ومخرجاتها.
  - تمكين أعضاء فريق عمل وزارة التربية والتعليم وشركائهم من تشجيع الأفراد المنخرطين في عملية الإصلاح من تبني سياسات الإصلاح والتكيف معها في سياقات مختلفة.
  - من شأن عملية التوثيق هذه المساعدة في دمج العناصر المرغوب فيها والتي يمكن أن تدعم الإصلاحات المرتبطة ببرنامج إصلاح التعليم.
- وعليه فإن الدراسة تسعى للإجابة عن الأسئلة التالية:
- ما هي أهداف وخطط إصلاح المكونات الأساسية المتنوعة في مجال التنمية المهنية؟
  - ما هي الإستراتيجيات والأنشطة التي يتبناها فريق عمل برنامج إصلاح التعليم ومستشاري وزارة التربية والتعليم لإصلاح الكونات المختلفة في مجال التنمية المهنية؟
  - ما هي دلائل وجود أثر لمثل هذه الأنشطة والإستراتيجيات على نظم السياسات والهيكلة التنظيمي والثقافة، وممارسات المعلم وسلوك الطلاب والتعلم؟
  - ما هي الشروط والعوامل التي يمكن أن تعرقل أو تعزز من عملية تطبيق سياسات الإصلاح؟
- قام بهذه الدراسة فريق من قسم المراقبة والتقييم من برنامج إصلاح التعليم المصري، وقد بدأت عملية مراجعة الوثائق من قبل فريق عمل البرنامج ومسؤولي وزارة التربية والتعليم في أكتوبر 2006 باستخدام المجموعات المركزة Focus Groups مع أفراد من مديريات وإدارات التعليم ومقابلات مع مسؤولي التربية والتعليم في أغسطس 2007. ثم عكف فريق الدراسة على تحليل النتائج الميدانية ومنها تمت صياغة التقرير النهائي قبل إنتهاء البرنامج عينه. وتشير النتائج إلى تصور المنخرطين في والمتأثرين ب Stakeholders عملية ومجهودات الإصلاح في مجالات التطوير المهني والتي تتضمن:
- إصلاح نظام الإشراف والتدريب،
  - وتطبيق معايير التعليم والتقييم الذاتي للمدارس، وتخطيط تطوير المدارس.
  - وتطوير القيادة والإدارة.
  - وتطوير مهنية المعلمين.

**Tanaka, Nobuyuki. "Analysis of the higher education system in Egypt: In the process of reform" Paper presented at the annual meeting of the 53rd Annual Conference of the Comparative and International Education Society, Francis Marion Hotel, Charleston, South Carolina, Mar 22, 2009.**

تقع مصر في منطقة جغرافية وإقتصادية على درجة عالية من الأهمية، محاطة بعدد من الدول الإفريقية، والشرق أوسطية والدول المتوسطية على حد السواء. وسعياً لتدريب الموارد البشرية التي تسهم في إقتصاديات المعرفة وتحسين موقع مصر التنافسي على المستوى الدولي، فإن نظام التعليم العالي المصري يركز على التعامل مع التحديات الراهنة بمفردات التكافؤ Equity، والجودة والكفاءة الداخلية والخارجية Efficiency والإدارة. بعبارة أخرى، اضطرت مصر لأن تواجه ضرورة وحتمية إصلاح نظام التعليم العالي برمته، بمساعدة عدد من الوكالات الأجنبية، مثل: مشروع تعزيز التعليم العالي بالإشتراك مع البنك الدولي، والبرامج البحثية المشتركة، وبرامج التبادل مع الجامعات الأجنبية.

وفي هذا السياق، تتصدى هذه الورقة لتحليل نظام التعليم العالي في مصر من منظور الدولة والسوق والجامعة؛ بالإضافة إلى تحليل التحولات في نظام التعليم العالي. وبناء على ذلك، فنتناول الورقة في الجزء الأول منها الحوكمة Governance في التعليم العالي في مصر، والفاعلين ذوي الصلة بهذا النظام في التعليم؛ ثم تنتقل الورقة لتناول الإطار التحليلي للدراسة. وثالثاً، نتناول الورقة الوضع الحالي للتعليم العالي في مصر؛ وأخيراً تنتهي الورقة لتحليل نظام التعليم العالي من منظور الدولة والسوق والجامعة.

-

### **The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa. 2007. The World Bank. MENA Development Report.**

ينطلق التقرير من أنه على الرغم مما أنجزته منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على صعيد تطوير التعليم، فإنها من المنظور المقارن لا تزال متخلفة عن كثير من البلدان المماثلة. وحتى الإنجازات التعليمية التي تحققت حتى الآن تتعرض للخطر جزئياً بسبب ارتفاع معدلات التسرب وعدم الموازنة بين مخرجات النظم التعليمية ومتطلبات النمو الاقتصادي بشكل عام. ويعالج التقرير الأسئلة التالية: هل أنتجت الاستثمارات في التعليم النتائج المتوقعة وأعدت البلدان المعنية لتلبية الطلبات المتوقعة الجديدة على قوة عمل متعلمة تتمتع بمهارات مختلفة؟ ما هي أنواع الاستراتيجيات والسياسات التي ينبغي بحثها لمعالجة أي فجوات في الإنجاز والإعداد على نحو أفضل للمستقبل؟ بالنظر من جانب الطلب، هل تتيح أسواق العمل المحلية والدولية منافذ فعالة لجني المنافع التي تحققها قوة عمل أكثر تعليماً؟ الاستنتاج الرئيسي الذي توصل إليه التقرير هو أن الأنظمة التعليمية في

المنطقة يجب أن تسلك مسارا جديدا للإصلاح. ولهذا المسار الجديد سمتان: الأولى هي اتباع نهج جديد إزاء إصلاح التعليم ينصب التركيز فيه على الحوافز والمساءلة العامة، إلى جانب توفير مدخلات للأنظمة التعليمية؛ والأخرى تشدد على سد الفجوة بين المعروض من الأفراد المتعلمين وبين الطلب الداخلي والخارجي على الأيدي العاملة - وخصوصا مرتفعة الأجر عالية المهارة منها . كذلك تعرض التقرير لفحص اتجاهات تمويل التعليم في المنطقة والذي كشف عن ثلاثة خصائص رئيسية. أولا، التمويل الخاص للتعليم متواضع نسبيا، خاصة نتيجة لالتزام معظم بلدان المنطقة بمجانبة التعليم. ثانيا، تتفق بلدان المنطقة ما يزيد بحوالي 50 في المائة على ما تتفقه البلدان المتوسطة الدخل التي اختيرت للمقارنة على المرحلة الأعلى من التعليم الثانوي ومثلي ما تتفقه البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على التعليم العالي، كنسبة مئوية من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وأخيرا، مع ارتفاع الطلب على التعليم الثانوي والعالي، فإن البلدان المعنية تقع تحت إغراء تحويل الموارد من مراحل التعليم الأدنى إلى المراحل الأعلى، مما يحتمل أن تكون له آثار ضارة على نوعية التعليم الابتدائي. الأمر الذي يتعين معه تكييف الأنظمة التعليمية في المنطقة لمتطلبات سوق العمل ومن الأعداد المتزايدة من الشباب.

**Richards, Alan. (1992). Higher Education in Egypt. The World Bank, Population and Human Resources Department, WPS 862.**

تعرض الدراسة لتطور نظام التعليم العالي في مصر، والتحولت فيه التي صاحبت ا لفترة الانتقالية في مصر من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر، وهي الفترة التي صاحبها تراجع نسبي في الإنفاق الحكومي على التعليم - على الرغم من زيادة حصة التعليم العالي من ميزانية التعليم ككل - وكذلك تخلي الدولة عن دورها كموظف مضمون بغض النظر عن مهارات الخريجين. ولاحظت الدراسة تركيز الإنفاق في الحضر وتراجع قدرة الفقراء على الاستفادة منه وتركز الطلاب في العلوم الطبيعية. وبالتالي يصبح الحل تقليل عدد الملتحقين بالتعليم العالي في مقابل التركيز على رفع مستوى مهارات وقدرات الخريجين ورفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس مع السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال التعليم - مع تأسيس قنوات لربط احتياجات القطاع الخاص للتشغيل بما يمكن أن تقدمه مؤسسات التعليم العالي من خريجين.

**Jan Knight (Ed). Financing Access and Equity in Higher Education. Global Perspectives on Higher Education. Vol. 17.**

تثير قضية تمويل التعليم العالي عددا من الإشكاليات من قبيل المساواة والقدرة على الوصول والعائد والجودة، وهو ما يتم تناوله في سياق فصول هذا العدد من التقرير. وواحدة من الإشكاليات التي يتم التركيز عليها هي ارتفاع تكلفة تقديم خدمة التعليم العالي (لأنها تقلص من القدرة على الالتحاق به وتؤثر سلبا على جودته) - وخصوصا في الدول منخفضة الدخل التي تنتشر فيها مسألة القبول العام في التعليم العالي (massification of enrollment). وهو الأمر الذي يلقي بظلال أكثر قتامة إذا ما تحولنا لقضية المساواة، حيث يتم تفضيل الذكور على الإناث ويكون تحمل التكلفة أسهل على الأغنياء عنه بالنسبة للفقراء الأمر الذي يزيد من الاختلالات ويعمق من التفاوتات. وهو ما يدفع باتجاه التفكير في تطوير سبل بديلة أكثر استدامة وعدالة لتوفير التمويل للتعليم العالي - سواء من قبل القطاع الخاص أو الأهلي. كما يتعامل التقرير مع فكرة التعليم العالي العابر للحدود وما إذا كان أحد السبل للتغلب على ارتفاع تكلفة التعليم داخليا،

وماهية ضوابط استدامته والتوسع فيه وضمان جودته. والتقيرير يثير هذه الأسئلة ويحلل هذه التجارب من خلال استعراض خبرات من أفريقيا وأوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية.